الجمهورية العربية المتحدة

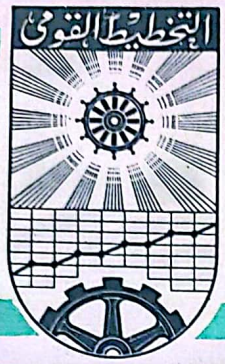

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٠١٦)

التجارة الخارجية نقطة الانطلاق فى التكامل الاقتصادى العربى

دكتور
محمد عبد المنعم عفر

جمادأول ١٣٩٢ ـ يونيو ١٩٧١

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

Scanned with CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد فهناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وذلك لما لهذه التجارة من اهمية كبيرة فى تحديد معدلات نمو الدخل القومى حيث أن التنمية فى مراحلها الاولى تعتمد بصفة رئيسية على الواردات بكافة انواعها الانتاجية والاستهلاكية ، وأن القدرة على الاستيراد تتحدد أساسا بمعدل نمو الصادرات وبعبارة اخرى فان معدل نمو الدخل يتحدد جزئيا بمعدل نمو الواردات الذى يرتبط ارتباطا مباشرا وكبيرا بمعدل نمو الصادرات.

وتعد التجارة الخارجية ذات اهمية كبيرة للدول العربية [1] فى تصريف منتجاتها التى تتمثل فى المواد الخام والاولية وفى الحصول على المنتجات الصناعية الانتاجية والاستهلاكية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بل وبعض المنتجات الزراعية ايضا لسد حاجة الاستهلاك المحلى من هذه المنتجات كما وانها تحقق لها الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولى وان كانت هذه الدول لم تستطع حتى الان تحقيق هذه الاستفادة نتيجة للاستعمار لذا فانها فى حاجة الى استراتيجية معينة تضمن لها خلق اسس جديدة لتقسيم العمل الدولى حتى تساهم فى زيادة الدخول القومية العربية وتهيىء لها امكانية التغلب على العقبات والصعاب التى تعترض تنمية اقتصادياتها القومية.

وتتناول هذه الدراسة التجارة الخارجية للدول العربية من حيث علاقتها بدخولها القومية ودور الدول العربية فى التجارة العالمية والهيكل السلعى لتجارة الدول العربية الخارجية فضلا عن التوزيع الجغرافى لتجارة الدول العربية الخارجية والتبادل التجارى

---

(١) الدول العربية المعنية فى هذه الدراسة تشمل جميع الدول العربية فى كل من آسيا وأفريقيا .

بين الدول العربية بالاضافة الى شروط التبادل الدولى للصادرات والواردات العربية وذلك لما لهذه النواحى من اهمية فى توضيح اهمية التكامل الاقتصادى العربى وقد تطلب ذلك التعرض لكل من دعامات التكامل الاقتصادى العربى والعقبات التى حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادى العربى الى الآن ووسائل التغلب عليها • وحيث أن اقتصار التكامل الاقتصادى العربى على التجارة الخارجية فقط لا يتناسب والظروف الراهنة للاقتصاد العربى ازاء تخلف هذا الاقتصاد وسوء توزيع الموارد الاقتصادية بين الاقطار العربية مما يجعل كل قطر منها عاجزا بمفرده عن استغلال موارده الاستغلال الاقتصادى السليم بالاضافة الى اعتبارات اخرى عديدة مما يحتم ضرورة تنسيق سياساتها الاقتصادية ايضا وتكاملها من اجل تنمية الاقتصاد العربى وتحقيق رفاهية السكان فى كافة ارجاء الوطن العربى ومن اجل ذلك فان الصورة التكاملية المثلى التى تتناسب والاوضاع العربية الراهنة هى الاتحاد الاقتصادى والذى يجمع بين تنسيق السياسات التجارية والسياسات الانتاجية • ونظرا لصعوبات حالية تحول دون تحقيق التكامل العربى على مستوى الوطن العربى الكبير فان المقترح أن يتحقق هذا التكامل على مستوى بعض الدول العربية الآخذ بأسلوب التخطيط فى تسيير اقتصادياتها والتى يتوافر بها قدر من الموارد الاقتصادية تشكل فى مجموعها اقتصادا متكاملا يمكن أن تتحقق له التنمية بموارده الذاتية • هذه الدول هى العراق وسوريا ومصر والسودان وليبيا • *

---

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث المنعقد بدمشق فى الفترة من ١٢ — ١٦ ديسمبر ١٩٧١ •

تطور التجارة الخارجية والدخول القومية للدول العربية
مقارنة ببعض الدول المتقدمة

يمثل متوسط قيمة الصادرات والواردات العربية نسبة هامة من الدخول القومية العربية تتراوح بين ٥٦ر١٥٪ — ٧٩ر٥٠٪ عدا اليمن الجنوبية التي تصل فيها هذه النسبة الى ١٢٢٪ وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (١) . وتعد الكويت وليبيا والسعودية والعراق اكثر الدول العربية اعتمادا على التجارة الخارجية وربما يرجع ذلك لاعتماد اقتصادها القومي على انتاج النفط وتصديره بكميات كبيرة ومقارنة هذه الدول ببعض الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان نجد أن النسبة في الاخيرة تقل كثيرا حيث تتراوح بين ٣ر٦٨ — ٤ر٧٤٪ . وذلك خلال الفترة من ٦٣/١٩٦٨ .

هذا ورغم نمو كل الصادرات والواردات والدخول القومية للدول العربية الا ان الكثير منها (عدا الدول المصدرة للنفط [1]) يواجه مشكلة عجز الميزان التجاري (السلعي) نتيجة لزيادة الواردات عن الصادرات حيث تتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات بين ٥٣ر١٨٪ — ٣٠ر٩٠٪ .

---

(١) أما الدول العربية المصدرة للنفط فان موازين تجارتها الخارجية تحقق فائضا لذا فان نسبة تغطية الصادرات للواردات فيها تعد عالية جدا حيث تتراوح بين ٢٠٤ — ٢٩٧ر٥٪ وذلك لاهمية النفط في السوق العالمية كسلعة استراتيجية وتميزها في ذلك عن سائر المواد الاولية الاخرى .

Scanned with CamScanner

جدول (١) تطور التجارة الخارجية والدخول النوعيه للدول العربية وبعض الدول الاخرى خلال الفترة من ٦٣/١٩٦٨ *

البيان / الدولة	الدخل متوسط الفترة	الدخل معدل النمو %	الصادرات متوسط الفترة	الصادرات معدل النمو %	الواردات متوسط الفترة	الواردات معدل النمو %	% التوزيع للتجارة الخارجية الى الدخل	معدل تغطية الصادرات للواردات
العراق	١٩٦٣	٦٫٩٧	٨٥٥	٢٫٤٢	٤١٩	٦٫٨٧	٣٢٫٤٥	٢٠٣٫٦٧
سوريا	١١٢٤	٩٧٤	١٧١	٢٫٥٣٠	٢٥٦	٥٦١	١٩٫٠٣	٦٧٫٠١
لبنان	٩٦٦	٦١٨٥	٨٥	١٩٫٤١	٤٥٩	٦٫٠٣	٢٨٫١٥	١٨٫٠٣
الاردن	٤٥٦	١٣٫٢٦	٢٦	١٢٫٦٩	١٥٩	٣٫١٦	٢٠٫٢٩	١٦٫٤٨
الكويت	١٦٢٣	٨٫٨٥	١٢٣٧	٤٫٠٢	٤١٥	١٦٫٣٨	٥٠٫٧٩	٢٩٧٫٥٠
جمهورية مصر العربية	٤٩٢٥٫٠	١٠٫٠	٥٦٦٫٣	٥٫٠٢	٩٦٨	٤٫٠٦	١٥٫٠٨	٥٨٫٠
السودان	١٤٣٦	٣٫٧٣	٢٠٧	٨٦٠٫	٢٤٠	٨٫١٦-	١٥٫٠٦	٨٦٫٢٥
ليبيا	١٢٢١	٢٦٫٢٨	٧٨٥	٢٦٫٢٤	٣٤٦	١٦٫٩٦	٤٦٫٣٣	٢٢٦٫٦٢
تونس	٩١٨	٤٫٣٧	١٣٦	١٤٫٥	٢٣٩	٢٦٫	٢٠٫٤٧	٥٧٫٠٢
الجزائر			٣٥٥٫٨	٧٥	٣٤٨٧	٤٫٩٨	٦٨٫٨	١٠١٫٩٧
المغرب	٢٥٨٠	٢٦٫٥	٤٢٤	٢٫٠٥	٤٨١	٤٫٠١	٢٤٫٠٣	٨٨٫٢٦
الولايات المتحده	٧١٥٣٨		٢٨٦٧٢		٣٢٧٣٤		٣٫٦٨	
المملكه المتحدة	٩٩٧٣١		١٣٣٧٠		١٦٠٤٣		١٤٫٧٤	
فرنسا	١٠٢١٦٠		١٠٣٤٤		١١٢١٤		١٠٫٥٥	
اليابان	٩٧١٢٤		٨٩٦١		٩٥٠٢		٩٫٥٠	

* القيمة بالمليون دولار امريكى ما عدا الجزائر بالالف دينار جزائرى

المصدر : احتسبت من :

U.N., Statistical yearbook, 1969.

Scanned with CamScanner

وتعد هذه الظاهرة متسقة مع ما هو معروف من زيادة واردات الدول الاخذة بأسباب النمو الاقتصادي على صادراتها في اولى مراحل التنمية نتيجة لعدة اعتبارات اسمها ضعف القدرة على التصدير نتيجة لضعف الجهاز الانتاجي فضلا عن تركز الصادرات العربية (غير النفطية) في المواد الاولية التي تتسم بان الطلب العالمي عليها غير مرن نتيجة لتركيز الدول المتقدمة على زيادة انتاج هذه المواد محليا وسعيها نحو انتاج منتجات صناعية بديلة لهذه المنتجات الطبيعية وتوسعها في هذا المجال بالاضافة الى اتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول المنتجة للمواد الاولية (١) الى جانب ان التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية شأنها شأن البلدان النامية الاخرى تتطلب التوسع في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لانشاء وتشغيل وحدات الانتاج الصناعي فضلا عن تزايد معدلات نمو السكان وحاجتهم الى استيراد المزيد من المواد الغذائية لمقابلة احتياجاتهم المتزايدة الى جانب ما يواجه تصدير منتجات الصناعة العربية الناشئة من صعوبات تتمثل في ارتفاع تكاليف الانتاج ونقص جودة المنتجات الصناعية (وهو ما تتسم به الدول النامية عموما في اولى مراحل التصنيع لندرة العمل الفني الماهر والخبرات الفنية وضيق الاسواق المحلية) والجهل بالاسواق الدولية ومتطلباتها بالنسبة للسلع الصناعية الاقتصادية (٢)

لذا كان في الاصرار على التركيز على انتاج السلع التقليدية بالرغم من أن الطلب على مثل هذه السلع يتدهور عاما بعد آخر من شأنه تجميد عجلة التطور أو تأخرها. وأن التنمية الاقتصادية وترشيد استخدام الموارد العربية يتطلب دراسة اتجاهات الطلب العالمي في الاجل الطويل على مختلف السلع وتوجيه مواردها في الاتجاه المرغوب بما يحقق الكفاءة الاقتصادية من استخدام هذه الموارد في مختلف ارجاء الوطن العربي ككل حتى استمرار سير عجلة التنمية فيها في الاتجاه الصحيح.

---

(١) انظر شروط التبادل الدولي.

(٢) Bauer, P.T., Yamey B.S., The Economics of Underdeveloped Countries, London, 1957

Kindleberger, C.P., International Economics, 34d.ed., Homewood, Irwin, 1963.

Kindleberger, Foreightrade and The National Economy New Haven, Yale Univ. Press, 1962.

دور الدول العربية فى التجارة العالمية

يعد اسهام الدول العربية فى التجارة العالمية ضئيلا ، وذلك لضعف اجهزتها الانتاجية وضآلة دخولها القومية وبينما لايزيد اسهام الدول العربية فى التجاره العالميه عن ٤ ٢ر٤ ٪ من اجمالى التجارة العالمية خلال الفترة من ١٩٦٣ — ١٩٦٨ فان الدول الصناعية الغربيـة تسهم وحدها بسبعة اعشار التجارة العالمية ويصل اسهام دول المعسكر الاشتراكى فـــى التجارة العالمية الى ١١ر٤١ ٪ من هذه التجارة فى نفس الفترة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٢) . اما الدول النامية فان تجارتها الخارجية تمثل خمس التجارة العالمية . وبالنسبة للدول النامية فان تجارة الدول العربية الخارجية (باعتبارها من الدول النامية) تمثل خمس تجارة الدول النامية الخارجية . ورغم انخفاض مساهمة الدول العربية فى التبادل الدولـــى الا ان هذه المساهمة تعد متناسبة مع نسبة سكان العرب الى سكان الكرة الارضية والتى تقدر بنحـــو ٦١ر٣ ٪ عام ١٩٦٨ .

ومن بين دول العالم المختلفة فان الدول العربية هى المجموعة الوحيدة من الدول التى تزيد صادراتها على وارداتها أو بصورة اخرى ان الميزان التجارى العربى يتحقق منه فائـــض للدول العربية يمكنها استغلاله فى استيراد معدات وخبرات التنمية وهذا يسهل عليهـــا أن تشق طريقها فى معارج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . هذا وتعد دول المشرق العربـــى اكثر اسهاما من دول المغرب العربى فى التجارة العالمية وذلك لوفرة النفط بها وزيـــادة صادراته عن صادرات المغرب العربى النفطية .

تقوم تجارة الدول العربية الخارجية على تصدير المواد الاولية والمواد الغذائية حيـــث تمثل حصة هذه المواد من صادرات الدول العربية نحو ٥٥ — ١٠٠ ٪ على اختلاف بين هذه الدول . أما السلع الصناعية فان نسبتها الى الصادرات العربية الاجمالية صغيرة وتتراوح بين

صفر ٢ر٣٣٪ باستثناء صادرات مصر والاردن التي تمثل الصادرات الصناعية فيها نحو من ٤٢٪ بالنسبة لمصر ومعظمها من منتجات الغزل والنسيج ومنتجات البترول ، ٣٨٪ بالنسبة للاردن وأحجار السجاير — جدول رقم (٣) .

جدول (٢) التجارة العربية والعالمية بالمليون دولار أمريكي
خلال الفترة من ١٩٦٣ — ١٩٦٨

الدولة	المتوسط		متوسط التجارة الخارجية $\left(\frac{\text{ص} + \text{و}}{٢}\right)$	٪ الى متوسط التجارة الخارجية العالمية
	و	ص		
العالم	٢٠٦٠٦٦	١٩٥١٠٠	٢٠٠٥٨٣	١٠٠
الدول الصناعية	١٤٣٦٠٠	١٣٤٨٥٠	١٣٩٢٢٥	٦٩ر٤١
الدول النامية	٣٩٣٠٠	٣٧٦١٦	٣٨٤٥٨	١٩ر١٧
المعسكر الاشتراكي	٢٣١٦٦	٢٢٦٣٣	٢٢٩٠٠	١١ر٤١
آسيا العربية	٤٥٩٠	٦٨٨٦	٥٧٣٨	٢ر٨٦
أفريقيا العربية	٢٩٣٥	٣٠١٨	٢٩٧٧	١ر٤٨
الدول العربية	٧٥٢٥	٩٩٠٤	٨٧١٥	٤ر٣٤

* و = واردات ، ص = صادرات

المصدر : احتسبت من :

U.N., Yearbook of Inter national trade Statistics, 1968 .

Scanned with CamScanner

جدول (٣) الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٦٨

التجارة الخارجية	الهيكل السلعي	العراق	الاردن	سوريا	مصر	السودان (١)	ليبيا (١)	تونس (٢)	الكويت (١)	السعودية (٣)	المغرب (١)	الجزائر (٢)
الصادرات	المواد الاولية والمواد الغذائية	٩٥ر١٪	٥٦ر٦٪	٥٥ر٣٪	١٠٠٪	٩٩ر٦٪	٧٦ر٨٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٥٧ر١٪	٧٧ر٢٪
	سلع نصف مصنوعة	٦ر١٪	٣٧ر٧٪	١٠ر٦٪	١٣ر٤٪			١٩ر٩٪			٥ر١٪	٢٢ر٨٪
	سلع تامة الصنع	٥ر٢٪	٢ر٥٪		٢٨ر٧٪			٣ر٣٪				
	سلع اخرى	٣ر٣٪	٥ر٪	١ر٢٪	٢ر٦٪						٣٧ر٨٪	
	جملة الصادرات	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
الواردات	السلع الاستهلاكية	٣٧ر٣٪	٤٨٪	٤٤٪	٩ر٢٪	٥٥٪	٦	٢٧ر٣٪	٢٨ر٧٥٪	٤٦ر٦٪	٤٤ر٣٢٪	١٧ر٧٪
	السلع الانتاجية:											
	مواد خام	١٣ر٤٪	٢١ر٢٪	٣٢٪	٥٣ر٧٪	٣١٪	٣٤٪	٤١ر٢٪	٥٢ر٤٨٪	٥٣ر٤٪	٣٧ر٥٪	٨٢ر٣٪
	سلع رأسمالية	٣٩ر٥٪	٢٤ر٢٪	١٤٪	٢٠ر٥٪	١٤٪		٢١ر٦٪				
	سلع اخرى	٩٨ر٨٪	٦ر٦٪	١٪	١٦ر٦٪				١٩ر٦٧٪		١٨ر٤٣٪	
	جملة الواردات	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

(١) عام ١٩٦٦ (٢) عام ١٩٦٧ (٣) عام ١٩٦٥

المصدر : محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق .

Scanned with CamScanner

هذا ويعد النفط والقطن والفوسفات والملح والطماطم وزيت الزيتون والارز والصمغ والفول السودانى اهم الصادرات العربية من المواد الاولية وذلك كما هو موضح بالجدول .

اما الواردات العربية فان اغلبها من السلع الانتاجية باستثناء الواردات السودانية والاردنية التى تمثل السلع الاستهلاكية الجزء الاكبر منها .

تعد السلع الوسيطة هى اهم الواردات الانتاجية لكل من مصر والسودان وتونس. أما العراق فان السلع الرأسمالية هى اهم وارداته الانتاجية وتتساوى حصة كل من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية فى الواردات الانتاجية لكل من سوريا والاردن .

ويعد ارتفاع حصة الواردات الانتاجية فى الواردات العربية ظاهرة صحية تتفق مع ما هو معروف عن حاجة التنمية الاقتصادية فى مراحلها الاولى لاستيراد واردات المدخلات (اللازمة) للوصول الى الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة والممكنة وتحسين هياكل الانتاج الداخلى)من الدول الصناعية (١) .

التوزيع الجغرافى لتجارة الدول العربية الخارجية

تتجه الدول العربية فى تجارتها الخارجية الى الدول غير العربية اذ تحظى الدول غير العربية بنسبة تتراوح بين ٣٢ر٣٨ ـ ٣٧ر٩٩٪ من صادرات الدول العربية المختلفة خلال الفترة من١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ ، كذلك فان حصة هذه الدول غير العربية فى الواردات العربية تتراوح بين ٠٨ر٧٤ ـ ٨٣ر٩٧٪ خلال نفس الفترة وتعد دول القسم الافريقى من الوطن العربى اكثر الدول العربية تعاملا مع الدول الاجنبية بينما تعد الاردن ولبنان أقل الدول العربية فى هذا المجال . ويتركز تبادل الدول العربية التجارى مع دول العالم الخارجى مع الدول الصناعية الغربية بصفة اساسية حيث تمثل تجارة الدول العربية مع هذه الدول الصناعية ما يقرب من ثلاثة ارباع تجارتها الخارجية خلال الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧ (٨٠٪ بالنسبة للصادرات العربية ، ٧٢٪ بالنسبة للواردات) ، كما أن هذه التجارة فى تزايد

---

(١) Linder, B., Trade and Trade Policy for Development, New York Praeger, 1967.

مستمر رغم الموقف العدائي لغالبية هذه الدول من القضايا العربية المصيرية كتحرير الاراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق شعب فلسطين وذلك كنتيجة لربط الاقتصاديات العربية

جدول (٤) أهم الصادرات العربية خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٦٩

الدولة	أهم الصادرات	متوسط الفترة ٪ الى جملة الصادرات
العراق	النفط	٩٢ر٢٦
سوريا	قطن	٣٩ر٤٩
	صوف	٢ر٦١
	شعير	٣ر٠٢
الاردن	فوسفات	٢٨ر١٢
	طماطم	١٤ر٨٨
الكويت	النفط	٤٤ر٠٥
ج ع م	القطن	٤٦ر٩٢
	الارز	١٤ر٣٦
ليبيا	النفط	٩٩ر٤٢
السودان	القطن	٥٩ر٥٦
	الصمغ	١٠ر٦٠
	الفول السوداني	٦ر٩٠
المغرب	فوسفات	٢٣ر٥٢
	موالح	١٦ر٥١
	طماطم	٦ر٧٠
تونس	فوسفات	٢٥ر٧٣
	زيت زيتون	١١ر٩٧
	نفط	١٨ر٢٩

المصدر : احتسبت من
I.M.F., Interantional Financial Statistics, 1970.

Scanned with CamScanner

منذ عهود استعمارها في الماضي بهذه الدول الاستعمارية وجعلها قاصرة على انتهاج المواد الاولية التي تحتاجها هذه الدول وتصديرها اليها في مقابل توريد ما تحتاجه البلدان العربية من المنتجات الصناعية والغذائية .

اما معاملات الدول العربية المختلفة فيما بينها في مجالات التبادل التجاري فتعد محدودة للغاية على الرغم من تقاربها الجغرافي وعقدها للعديد من اتفاقيات تسهيل التبادل التجاري بينها . اذ تمثل هذه المعاملات حوالي ٦٣ر — ٦٨ر١٦٪ من الصادرات ، ١٧ر٢ — ٩٢ر٢٥٪ بالنسبة للواردات ، وذلك في متوسطها السنوي خلال الفترة من ١٩٦٣ — ١٩٦٨ . وتعد الاردن ولبنان والكويت وسوريا اكثر الدول العربية تصديرا الى الدول العربية . وبالنسبة لتجارة الواردات فان اليمن الجنوبية ولبنان والسعودية والاردن وسوريا تعد اكثر الدول العربية استيرادا من الدول الاخرى .

وعند دراسة التبادل التجاري بين الدول العربية فيما يختص بحصة الدول العربية في تجارة كل دولة من هذه الدول وهياكل تبادلها السلعي وتطور تجارتها الخارجية مع بعضها البعض وكل على حدة ومع التكتلات العربية الاربعة وهي اتحاد الجمهوريات العربية وكتلة الاتحاد العربي الرباعي لدول ميثاق طرابلس وكتلة مجلس الوحدة الاقتصادية وكتلة جامعة الدول العربية خلال الفترة من ١٩٦٣ — ١٩٦٨ فقد تبين ان معاملات الدول العربية المختلفة فيما بينها محدودة في حجمها وفي عدد السلع المتبادلة بينها والتي اغلبها من المواد الاولية ، وأن اتجاهات التبادل الحالية لا تشير الى امكانية تحسن ملموس في هذا التبادل فبعض هذه الاتجاهات تناقصي وبعضها الاخر قريب من الثبات وأن حالات الاتجاه التزايدي لهذا التبادل قليلة ومحدودة (٥) وذلك كما هو موضح بالجدول ، وأن الاتفاقيات الاقتصادية العربية المختلفة التي قامت بين الدول العربية رغم كثرتها وتنوع بنودها لم تفلح في اقامة صرح لتعاون اقتصادي بين هذه الاقطار لعدم جدية هذه الاتفاقيات وسهولة التحلل منها لدرجة أن بعض الدول العربية التي لا تشملها بعض هذه الاتفاقيات اكثر تعاملا مع دول هذه الاتفاقيات من بعضها البعض (كتعامل لبنان مع مناطق السوق العربية المشتركة والاتحاد العربي الرباعي

جدول (٥) التبادل التجاري بين الدول العربية خلال الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨

التجاره	الدوله	العراق		سوريا		لبنان		الاردن		الكويت		السعوديه		اليمن		اليمن الجنوبيه	
		متوسط الفتره	معدل النمو السنوى %	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى %	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى %	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى %	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى %	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى %	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى %	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى %
صادرات	العراق (بالمليون دينار عراقي)	١,١٦		١,١٦		٦,٧٢	١٣	١٢٠ر		٥٥٠ر		٤٣ر		٢٥٥ر	ـ٥ر٣٢		
واردات		١,٢٩		٢١,٨		٣,٢٠	١١,٢١	١٨٠ر	٨,٧٧	٢١٠ر	٥٥,٧١	٣٣ر					
صادرات	سوريا	١٦,١٢	ـ١١,٢٤			١٢٧,٤٤	٢,٧	٢٩,٥٩	ـ٤,١٤	١٥,٤٤	٣٣,٨	٣٣,٨٨	ـ٤,٣٤			٢,٣٣	ـ٢,٤٧
واردات	بالمليون ليره سوري	٢٤,٦٦	٤,٩٦			٤٣,٧٨	٣,٤	١١,٥٥	٣,٢٧	٢,٨٩	ـ٣٠,٦٩	٣,٣٣	ـ٣٠,٦٥			٢,٣٣	ـ٥٨,٢٢
صادرات	لبنان	٢١,٣٠	١١,٤٥	٢٥,١٧	٧,٥٨			٢٦,١٢	١,٠٣	٣١,٢	٢٥,٦٦	٣٠,٨٣	٥,٢٥				
واردات	بالمليون ليره لبناني	٤٧,٦٢	١٦,٩٧	١٦١,١٠	٧٥ر			١٣,٨٢	٠,٠٤	٢,٠٧	٩,١٧	٣٣,٨٨	٣,٨٥				
صادرات	الاردن	٩١١,٥٠	٣٣,٦٣	٨٤٧,٦٦	ـ٩,١٤	١١٨٦,٦٦				١٣٣,٨٣	٢٢,٦٣	٢٣,٣٣	٢,٣٤			٢٠ر	ـ١٢,١٠
واردات	بالالف دينار اردني	٦١٦,٨٣	٣,٢٢	٢٧٨ر	٢٤,٦٦	٢٩٨,١٦				١٦,١٦	٢٣,٤٤	٣-٢٣,٢٢	٤,١٨			٣,٣٦	٢٥,٢٢
صادرات	الكويت	٣,٣٢	٨٦ر	٠٩ر	٥٥,٥٥	٠,٥٩	ـ٥,٠٨	٢٩ر	١٠,٣٤			٣٣ر	٣,٣٦				
واردات	بالمليون دينار كويتي	٢,٠٨	١٨,٧٥	١,٧٢	١٩,٧٦	٤,٧٦	٢١,٢١	١,٣١	٣٢,٨٢			٣٠ر	٣٠,٠٠				
صادرات	السعوديه	٢٠ر	٣٥ر	١١ر	٧,٥٩	٥٧,٢١	٥,٥٠	٢٥,٤١	٩,٠٠	٢,٠٣	ـ٢,٢٠					٣٣ر	ـ٣٤,٣٤
واردات	بالمليون ريال	١٠,٦٨	٤,٠٢	٦٨,٠٥	٣,٩٨	١٢٤,٢٠	٢١,٦٣	١٨,٢٨	١٨,٢٨	١٨,٨١	٩,٣٤			٥٫٣٣	٥٫٠٠	٣٣,٣٤	ـ٣٣,٣٤
صادرات	اليمن الجنوبيه	٠٥ر	ـ٨,٠			٨٢	٣٠,٤٨	٤٧ر	ـ٦٨,٠٨	١٧ر	ـ٤٣,٢٧	٤٣٣	ـ٣٣,٣٥	٣٣ر	ـ٣٣,٣٣		
واردات	بالالف الف دينار	١٩,٢٥	ـ٢٨,٥٧	٢,٦٤	٢٠,٠٧	٢,٩١	٥,٨٤	١٠ر	٩٠	١١,٦٩	٣,٢١	٣-٣٤	ـ٣٣,٣٤	٣٣ر	ـ٥٫٣٥		
صادرات	اليمن																
صادرات	مصر	١٨١	٢٩,٨٣	١,٢٢	٠١ر	٢,٧١	ـ٩,٢٢	١,٢٥	ـ٢,٤	١,٤٩	٥٠ر	٣٠,٣٣	٣,٣٤	٣,٥٠	٣٣,٣٣		
واردات	بالمليون ج مصري	١,٧٩	١٥,٠٨	٨٠ر	٤٧,٥٠	١٤ر	٥,٣١	٠,٠١	١٠,٠٠	٤,٩٤	ـ٣٣,٤٤	٣-٣٣	ـ٣٣,٣٣	٣٠ر	٣٣,٣٣		
صادرات	السودان	ـ٤١٤	ـ١٢,٩			٥١٤,٣٣	١,٤٢	٢٢٨,٠٠	ـ٦٥			٣٣,٣٨	٣٣,٣٨			٣٣ر	ـ٣٤
واردات	(بالالف ج سوداني)	٤٣,٩٧	ـ٤٣,٩٧	٦٠٢,٥٠	٥٧ر	٦٠٢,٥٠	٣,٣٣	١٠,٢١				٤٣,٣٣	٣٣,٣٣			٣٤,٥٠	٣٤,٤٨
صادرات	ليبيا			٤٨٣	٢٧,١٨	٢٢,٦٦	٢٠,٥٩										
واردات	بالالف دينار ليبي			٢٩٧,٣٣	١١,٨٧	٢٣٥٩,٣٣	٤٢,٨٧										
صادرات	تونس					٣٤,٤٦	٥١,٧١			٣,٢٣	٣٣,٣٣	٣٣,٣٨	٣٣,٣٨				
واردات	بالالف دينار تونسي					٥٦,٧١	٥٠,١٥			٣٧١,٣٦	١٠-٤٤	٤٤,٣٨	٣٣,٣٣				
صادرات	الجزائر																
واردات	بالمليون دينار جزائري																
صادرات	المغرب											٣٣ر	٣٣,٣٣				
واردات	بالمليون درهم											٣٠-٣٣	٣٣,٣٣				

Scanned with CamScanner

تابع جدول (٥)

التجاره	الدوله	مصر		السودان		ليبيا		تونس		الجزائر		المغرب		اتحاد الجمهوريات العربيه		دول ميثاق طرابلس		دول مجلس الوحده الاقتصاديه		دول الجامعه العربيه	
		متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى	متوسط الفتره	معدل النمو السنوى
صادرات	العراق (بالمليون دينار عراقى)	١٫٥٠	٢٩٫٨	١٠٫٣٠	٣٣٠ر									٢٫٦٦	٥٣٫١٠	٣٫١٣	٤٤٫٧٢	٦٫٣٦	٩ر١٦	١٣٫٥٥	١٥٫١٠
واردات		١٫٤٥	٣٠٫١٣	٢٤٫٣٣	٣ر٠							١٠ر	١١	٢٫٧٤	٦٫٠٢	٣٫١٣	١٫١٥ـ	٤٫٢٤	٥٫٦٦	٧٫١٣	٨٫١٢
صادرات	سوريا	٧٫٣٤	١٤٫٧١	١٦٫٢١	١٫١١	٣٫٨١	٦٫١٦							١١٫٢٣	٤٣٫٧٣	١٢٫٦٢	٤٠٫٣٣	٦٩٫٤٤	٩٫٣٠	٢٢٫٤٧	٢٫١٠
واردات	بالمليون ليره سوري	١١٫٧١	٣٫٢٦ـ	٢٣٫١١ـ	٢٫٠٨	١٤ر	١٤٫٢٨ـ							١٠٫٨٥	٣٫٣٢ـ	١٣٫٣٩	٦٫١٤ـ	٩٣٫٩١	٦٫٩٣	١٤٫٦٢	١٫١٧
صادرات	لبنان	٣٫٥٢	١٣٫٦٣	٧٫٦٥ـ	١٫٩٦	١٢٫٣٣	٤٤٫٦	١٫٦٦	١٨ر	٨١ر	٣٤٫٥٦			٤١٫٠٢	١٩٫١٨	٤٢٫١٨	٢٫٤٢	٨٧٫٨٠	٢٠٫٤٢	٢٩٫٢٣	١٦٫٣١
واردات	بالمليون ليره لبنانى	١٤٫٤٨	٣٫٧٥	١٠٫٤	٢٠ر	٣٠ر	٣٣٫٣٣	٥٢٫١٧	٢٣ر	٨٦ر	٤٫٦٥ـ			١٧٥٫٨٨	٦٫٩٧	١٨٠٫٢٩	٧٫٠٢	٢٢٧٫١٦	٩٫٢٥	٨٫٥٦	٢٨٫٩٤
صادرات	الاردن	١٫١٦	٢٣٫٠٦ـ		١٦ر							١٦ر		٨٥٢٫٣٦	١٠٫١٣ـ	٣٨٩٥٫٢	٩٫١٤ـ	٣٠٩٥٫٢٢	١٢٫٤٠	٣٣٫٦٦	١٦٫٠١
واردات	بالالف دينار اردنى	١٩٫١٦	١٧٫٠١ـ	١٨٥٨ـ	٢٣٫٣٣							٣١٫٨٣	٢٩٫٥٣ـ	٢٨٩٥٫٢٧	٢٣٫٢١ـ	٤١٢٣٫٥٠	٢٣٫١٠ـ	٤٧٦٣٫٦٧	٩٫١٧ـ	٩٩١٤٫٤٥	١٫٠١
صادرات	الكويت	٢ر٠										١٣ر		١٣ر	٤٦٫١٥	٤٦٫١٥	١٫٢٣	٥٫٩١	٥٫٢٢	٦٫٥١	
واردات	بالمليون دينار كويتى	٠٫٨٢	٣٦٫٥٨									٢٫١٣		١٠٫٢٧	٥٫٥٦	١٠٫٢٧	٥٫٥٦	٣٢		١٠٫٨٣	٢١٫٨٩
صادرات	السعوديه	٢٧٨٫٣٠	٨٩٠ـ	١٫٦٨	١٨٫٤٥							٢١٫٨٦		٧١٫٢١	٨٫٨٧ـ	٨٥٫٥٤	٧٨٫٥٠ـ	١١٤٫٢٨		١٩٫٣٧	٢٫٨٤ـ
واردات	بالمليون ريال	٢٤٫٤٥	٥٫٠٧ـ	٢٨٫١٣	٥ر١٥							٥٫٠٣		٩٢٫٥٠	٧٫٠٤	٨٥٫٥٤	٢٦ر	١١٤٫٢٨		٢٨١٫٢٠	١٢٫١٣
صادرات	اليمن الجنوبيه	٢٫٠٦	٣٨٫٥٢	١٫٧٥	٢٫٤٢ـ	٢٫٣٨	٢٤٫٨٨ـ					١٫٨٦	٢٩٫٥٦ـ	١١٫٤٤	٢٣٫١٤	١٣٫٤٨	٢٠٫١٢	٥١٫٢٦		٦١٫٠٣	١٫٤١ـ
واردات	بالالف الف دينار	٩٫٨٢	٢٢٫٥٠	٥ر	١٫٤ـ							٠٫٠٣ر	٦٫٦٦ـ	١٢٫٤٦	١٣٫٤٩	١٧٫١٤	٧٫٨٦	٦٫٦٤	١٫١ـ	١٨٣٫٣٥	٣٫٨٩ـ
صادرات	اليمن																				
صادرات	مصر			٨٫١٢	٣٫٥٢	١٫٠٧	١٨٫٥٩			٤١ر		٤٤ر	٢٩٫٥٤ـ	٢٫٢٩	٥٫٩٩	٨٫١٨	٥٫٠٦	١٣٫٢٩	١٠٫٣٠	١٦٫٨٩	١٠٫٣٠
واردات	بالمليون جنيه مصرى			٤٫٨٦	٤٫٣٢	١٫١٩	٣٠٫٢٥ـ			١٫٣٤	٤٠٫١٩	٢١ر	٢٣٫٨ـ	١٫٩٩	٦٫٤٩	٣٫٠٨ـ	١٢٫١٣	١١٫٨٧ـ	١٢٫٨٨	٢٤٫٣٠	١٢٫٨٨
صادرات	السودان	٢٤٠٣	٢٫٣٣									٧٠٫١٦		٢٤٠٣	٢٤٠٫٣٠	٢٫٣٣	٢٤٠٫٣٠	٣٢٢٣٥	١٫٦٦ـ	٦٥٩٫٣٨٧	١٫٧٤
واردات	(بالالف جنيه سودانى)	٣٣٩٫٨٣	١٫٦١ـ									١٦ر		٣٣٩٫٨٣	١٫٦١ـ	٣٣٩٫٨٣	١٫٦١ـ	٣٤٨٫٢٨	١٫١٤ـ	٤١٠٫٤٤	٤ر٠
صادرات	ليبيا	٢٢٧١ـ	٢٫٧٦					٣٥٦٫٦٦	١٣٫٤٧ـ	٤١٫٠		٦١٫٤٦ـ	٣٧١٫٢١	٣٧١٫٢١	٨٫١٨ـ	٣٧١٫٢١	٨٫١٨ـ	٣٧١٫٢١	٨٫١٨ـ	٢٥٩٫٦٦	٢٦٫٢١ـ
واردات	بالالف دينار ليبى	٢٦٫٦٦	٣٫٤٤					٣٦٩٫٨٣	٣٨٫١٩	١٦٫٦٦	١٢٫٧١	١٢٫٧١	٣٠٢٫١١	١٣٠٫٦١	٤٫٧١	١٣٠٫٦١	٤٫٧١	١٣٠٫٦١	٤٫٧١	٧٠٤٫٣٨	١٣٫٧ـ
صادرات	تونس	١٫٢٠	٤٫٦١ـ			٣٢٠٫٢٣	٣٫٤١			١٧٢٫٦٣	١٢٫٠٢ـ	٨٫٤٤	٤٠٫٧١	٢٩٥٫٨٠	٣٤٫١٨	٢٩٥٫٨٠	٣٤٫١٨	١٩٩٫٨٧	٤٢٫٦٩ـ	٤٦٣٫٦٧	١٨٫٠٢
واردات	بالالف دينار تونسى	٢٥٦٫٧٠	٢٨٫٥٧ـ			٥٣٧٫٧٨	١٥٫٥٩ـ			٨٧٦٫٨٨	١١٫٤٤ـ	٣٤٫٤٠	٠٫٠١١	١٣٣١٫٤٥	١٨ر	١٣٣١٫٤٥	١٨ر	٧١٦٦٫٥٤	٨١ر	٢٩٤٩٫٨٣	١٦٫٥٧ـ
صادرات	الجزائر	١٫٢٨	٤٣٫٤٥					٨٫٥٥	١٨٫٢٤ـ			١٫٠١	٣٢٫٢٠	١٢٫١٨	٤٣٫٤٥	١٢٫١٨	٤٣٫٤٥	١٢٫١٨	١٤٫١٧	١٩٫٥٥	١٫١٠
واردات	بالمليون دينار نوى	١٣	٤٫٨٤					١٥٫٨٤	١٩٫٦٧ـ			٤٫٥٥	٤٠	١٣	٤٫٨٤	١٣	٤٫٨٤	١٣	٤٫٨٤	٧٤٫٠٤	٧٫٣٣ـ
صادرات	المغرب	٣٫١٣	٣٩٫١٦ـ	١٫٨١	٣٫١٠	١٫٦٢	٦٫٦٢ـ	١٤٫٨٣	٣٨٫٦٣	١٠٫٤٥ـ		١٫٨١		١٫٨١	٦٫٦٢ـ	٦٫٦٦	٣٫٩٣	٣٫٩٣	٣٢٫٤٩ـ	٤٨٫٨٤	٦٫٦٦ـ
واردات	بالمليون درهم	٣٫٥٠	٦٫٤٨ـ	٥٫٠١	١٥ر	٥٦٫٨٨٠	٤٫٨٤ـ	٤٧٫٥٩	٣٤٫٦٨	٧٫٨٧		٥٫٠١		٥٫٠١	٥٫٨٨ـ	١٫٠٨	١٫٧٧ـ	٣٫٠٠	٤٫١٨ـ	٥٦٫٨٣	٤٫٦٦ـ

الصدر : احتسبت من

U.N. Yearbook of International Trade Statistics, 1969.

Scanned with CamScanner

واتحاد الجمهوريات العربية على سبيل المثال) . بالاضافة الى ان بعض هذه الاتفاقيات محدودة النطاق وقليل الفائدة . ويرجع صغر حجم التبادل التجاري بين الدول العربية اساسا الى ربط الاقتصاديات العربية بالاستعمار الاوربي والامريكي الحديث وانضمام بعض هذه الاقطار الى بعض التكتلات الاقتصادية الاجنبية (مثل انضمام تونس والمغرب الى منطقة السوق الاوربية المشتركة) وتشابه الاقتصاديات العربية في بعض نواحي الانتاج الاقتصادي خاصة الزراعية منها وتكامل انتاج الاقطار العربية مع الدول الصناعية الغربية ومنافسة الانتاج الصناعي الغربي للصناعات العربية في الاسواق العربية ازاء انفتاح هذه الاسواق امام المنتجات الصناعية الاجنبية . الى جانب عدم وجود دراسات علمية للاسواق العربية وقابليتها لاستيعاب المنتجات العربية المختلفة مما يجعل العلاقات التجارية بين البلدان العربية في مجال المنتجات الصناعية غير مستقرة من عام الى آخر باستثناء عدد قليل منها (١).

بالاضافة الى انتماء الدول العربية في خططها التصنيعية خطوطا متوازية مما يجعل منتجات هذه الصناعات قاصرة في تسويقها على الاسواق الاقليمية لكل دولة . فضلا عن صعوبة تسديد المدفوعات بين الدول العربية بسبب انظمة التمويل النقدي الخاصة بكل منها وحجم التسهيلات الائتمانية والقروض المعقودة بينها مما جعل البعض منها يلجأ الى الدول الاجنبية للحصول منها على بعض المنتجات التي تنتجها الشقيقات العربية . بالاضافة الى عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين كثير من الاقطار العربية . بجوار العوامل السياسية التي تلعب دورا كبيرا في تحديد حجم التبادل التجاري بين كثير من هذه الاقطار . كذلك فان اتجاه الدول العربية للتنمية قد جعل شطرا كبيرا من وارداتها قاصرا على واردات المدخلات التي لا تنتجها الدول العربية .

ورغما عن ذلك فان مجال التبادل التجاري بين الدول العربية واسع النطاق متنوع السلع اذ ان الدول العربية تنتج مجتمعة ما يكاد يكفي حاجة سكانها من المواد الغذائية ويمكن لها أن تتبادل لها مع بعضها البعض بدلا من توجيهها الى دول غير عربية كما أن

---

(١) محمد عبد المنعم عفر (دكتور) . مدخل لدراسة التكامل الاقليمي الرئيسي . معهد التخطيط القومي . مذكرة ١٦٧ . يونيو ١٩٧١ .

موارده الاقتصادية موزعة بين اقطارها باقدار غير متساوية ، وان هذه الدول لازالت حديثة العهد بالتنمية والتخطيط واستغلال الموارد المتاحة لديها وانها بمفردها تعجز عن هذه الموارد الاستغلال الاقتصادى فانه ما أمكن وضع خطط تنسيقية عربية لاستغلال هذه الموارد العربية وتوجيه هذا الاستغلال وفقا لمبادىء وشروط تحقيق الكفاءة الاقتصادية فانه يمكنها زيادة التبادل التجارى بينها كما وكيفا حيث تتركز وفقا لذلك الانشطة الاقتصادية والوحدات الانتاجية المختلفة فى مناطق متباينة من الوطن العربى ثم تتبادل الاقطار العربية منتجات هذه الانشطة والوحدات بما يحقق للمستهلك العربى الرفاهية وللوطن العربى التقدم الاقتصادى المرغوب .

شروط التبادل الدولى

تعد شروط التبادل الدولى عاملا هاما فى تنمية الاقتصاديات القومية للدول النامية حيث ان تحسنها لصالح هذه الدول يسمح لها بتحقيق عوائد اكبر من صادراتها السلعية يترتب عليها تمكين هذه الدول من استيراد ممكنات النمو الاقتصادى من الدول الصناعية . اما اذا ما اتجهت هذه الشروط لغير صالح هذه الدول فان ذلك يعنى عجزها عن تكوين الطاقة الانتاجية المستغلة لبلادها . وتقاس هذه الشروط بأربعة انواع من النسب اولاها نسبة التبادل السلعية الصافية وثانيتها نسبة التبادل السلعية الاجمالية وثالثتها نسبة التبادل العاملية بقسميها ورابعتها نسبة التبادل الداخلية [1] . الا ان اولى هذه النسب الشائعة الاستعمال فى الدلالة على شروط التبادل الدولى واتجاهاتها رغم ما يعترض هذه النسبة من انتقادات [2] .

---

(١) فائقة الرفاعى (دكتوره) ، محاضرات فى الاقتصاديات الدولية وتخطيط التجارة الخارجية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٩٤ ، يونيو ١٩٧٠ .

(٢) لعدم ادخالها فى الاعتبار اختلاف سلع التصدير والاستيراد ونوعيتها من آن لاخر وذلك لتوفر احصائياتها وسهولة قياسها عن غيرها من النسب ، فضلا عن انها تعكس شروط التبادل السلعى السائدة فى العالم بين الدول النامية والدول المتقدمة وهو ما يمكن الاستدلال منه على الاتجاهات النسبية لاسعار السلع والمواد الاولية وأسعار المنتجات الصناعية ، وذلك لان صادرات الدول النامية معظمها مواد أولية تقليدية اما صادرات الدول المتقدمة فأغلبها من المنتجات الصناعية ، وهى بذلك تكون منطلقا لمحاولة تحسين الهيكل السلعى لصادرات هذه الدول النامية وخلق سلع تصديرية جديدة بما يتطلبه ذلك من التوسع الصناعى وزيادة الطاقة الانتاجية المحلية ورفع كفاءتها .

جدول (٦) الارقام القياسية للواردات والصادرات لبعض الدول العربية ونسب التبادل الدولى لتجارتها الخارجية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

الدولة / السنة	العراق			سوريا			مصر			السودان		
	الواردات	الصادرات	نسبة التبادل	الواردات	الصادرات	نسبة التبادل	الواردات	الصادرات	نسبة التبادل	الواردات	الصادرات	نسبة التبادل
١٩٦٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦١	٩٨	٩٧	٩٩	٩٢	٨٧	٩٥	٩٧,٩	١٠٣,٥	١٠٥,٧	٩١	٩٦	١٠٥
١٩٦٢	٨٩	٩٨	١١٠	١١٢	٤٦	٤١	١٠٠,٩	٩٧,٧	٩٦,٨	٩٢	٩٠	٩٧
١٩٦٣	٩٢	٩٧	١٠٥	١٠٩	٥١	٤٧	١١٦,٠	١٠٩,٠	٩٤,٠	١٠١	٧٩	٧٨
١٩٦٤	١٠١	٩٧	٩٦	١٠٣	٦٠	٥٨	١٢٧,٢	١١٠,٢	٨٦,٦	٩٦	٩٧	١٠١
١٩٦٥	١٠٠	٩٧	٩٧	١٠٠	٥٥	٥٥	١٢٧,٨	١١٥,٩	٩٠,٧	٨٠	١٠٧	١٣٣
١٩٦٦	٩٦	٩٧	١٠١	٨٢	٩٩	١٢١	١٢٧,٢	١١٣,٣	٨٩,١	٨٨	٩٩	١١٢
١٩٦٧	٩٦	٩٨	١٠٢	١٠٤	٨٨	٨٥	١٠٠,٥	١١٢	١١١,٤			
١٩٦٨				١٠٠	٤٠	٤٠	٩٠,٥	١٢٠,٢	١٣٢,٨			
١٩٦٩							٨٧,٤	١٢٩	١٤٧,٦			

المصدر:

١ ـ الجمهورية العراقية ، البنك المركزى العراقى ، التقرير السنوى لسنة ١٩٦٨ ، دائرة الاحصاء والابحاث ، بغداد .

٢ ـ الجمهورية السورية ، مصرف سوريا المركزى ، النشرة الدورية ، السنة السابعة ، العدد ٢٦ ، ١٩٦٩ .

٣ ـ جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد ، العرض الاقتصادى ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ مرجع سابق .

٤ ـ الفونس عزيز (دكتور) ، استعراض سريع لتجارتنا الخارجية فى الفترة ١٩٥٦/٥٠ ـ ١٩٦٦ معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية ٢٤ ، يوليو ٦٨ .

٥ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٩ ، يوليو ١٩٧٠ .

Scanned with CamScanner

وبدراسة هذه النسبة فى الدول العربية فى حدود البيانات المتاحة لدينا يتبين اتجاهها الانخفاضى فى بعض هذه الدول مثل سوريا وثباتها النسبى فى بعضها الاخر وهو العراق واتجاهها التزايدى فى البعض الاخر وهو السودان . ويرجع تحسن هذه الشروط بالنسبة للسودان الى انخفاض اسعار وارداتها وهى كلها واردات استهلاكية كما سبق القول آنفا . كذلك فان الثبات النسبى لنسب التبادل العراقية يرجع الى ثبات اسعار صادراتها والتى يمثل النفط وحده ٩٢٪ منها والذى يرجع ثبات اسعاره الى اهميته للدول الصناعية الغربية . ويرجع انخفاض نسب التبادل المصرية والسورية الى انخفاض اسعار صادراتها اذ أن الصادرات المصرية والسورية اغلبها مواد اولية وغذائية . ويدلنا ذلك على اتجاه نسب التبادل الدولى لغير صالح الدول المنتجة للمواد الاولية والغذائية والتى تعد الدول العربية من بينها . ولعل فى دراسة تطور نسبة التبادل المصرية وما يدعم ذلك أن هذه النسبة كانت آخذة فى الانخفاض فى الفترة من ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ نتيجة لتركز الصادرات المصرية فى المقام الأول على المواد الخام الاولية وبعد خطة التصنيع الاولى وتحويل جزء من الخامات المصرية التى كان يتم تصديرها الى سلع مصنعة أو نصف مصنعة ثم تصديرها فان نسبة التبادل المصرية قد اتجهت نحو الارتفاع ابتداء من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٦٩ .

وكل هذا يدفع هذه الدول للتكتل لتدعيم اقتصادياتها وتحسين هياكل صادراتها والحصول على شروط وأسعار افضل لكل من صادراتها ومنتجاتها على السواء .

هذا ويدعم التكامل الاقتصادى العربى عدة دعامات رئيسية نتعرض فيما يلى لاهمها من الناحية الاقتصادية . (١)

---

(١) تتوافر لهذا التكامل دعامات أخرى غير اقتصادية عديدة اهمها انتماء الاقوام العربية الى اصل جنسى وعنصرى واحد ووحدة اللسان العربى والتاريخ المشترك والاتحاد الجغرافى الاقليمى والاتحاد الروحى الدينى والتقارب الاجتماعى ووحدة التشريع والثقافه .
وللمزيد من التفصيلات انظر :
محمد عبد المنعم عفر ، "التكامل الاقتصادى العربى" الاقتصاد والمحاسبه ، فبراير ومارس وابريل ، ١٩٧٢ .

مقومات التكامل الاقتصادي العربي

١ : دراسة لبعض الاقطار العربية

بالنسبة للتخطيط

تقسم الدول العربية بصفة عامة بتخلف اقتصادياتها النوعية وتركز معظم النشاط الاقتصادي في قطاعي الزراعة والخدمات الاستخراجية وصغر حجم القطاع الصناعي والتعثر في الصناعات الجديدة (باستثناء بعض الصناعات الخفيفة والتي تتركز غالبا في صناعة التدخين بكل مراحله للغزل والنسيج وتكرير البترول) وتخلف الفن الانتاجي الذي غالبية الوحدات الانتاجية تتسم بصغر حجمها وسيادة استخدامها للأيدي العاملة غير الفنية والأساليب المتخلفة في الانتاج (١) إلى جانب ذلك فان التخطيط الاقتصادي في هذه الاقطار حديث العهد ومحدود النطاق من الناحية الواقعية ، لذا فان بالامكان في سهولة ويسر توجيه هذه الاقتصاديات في شتى جوانبها الصناعية والزراعية وجهة تكاملية غير تنافسية وتنسيق خططها الانتاجية وفقا لمبادئ التنظيم الاقتصادي المشترك بما يكفل تحسين الاداء الاقتصادي وتحقيق النمو المتوازن لبلاد المشتركة بما يتيحه ذلك من تطبيق العلم والفن الحديث ورفع الانتاجية وإقامة الوحدات الانتاجية على أساس الحجم الاقتصادي الأنسب والانتفاع بمزايا التخصص في الانتاج واتساع السوق الى اقصى الحدود الممكنة .

٢ : توافر الموارد الاقتصادية

وتتوافر بالوطن العربي كافة الموارد الاقتصادية اللازمة لتطوير اقتصاداتها وتتميزها موزعة على اجزاء متفرقة من هذا الوطن . فالوطن العربي غني بموارده الطبيعية والبشرية (بعنصريها وهما العمل والتنظيم والادارة) والرأسمالية . فبالنسبة للموارد الطبيعية يمتلك الوطن العربي بامكانياته الهائلة من هذه الموارد حيث تتوافر له اراض قابلة للزراعة

---

(١) انظر : أ - محمد صبحي عبد الحكيم (دكتور) ، ورفقاءه ، الوطن العربي ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ، ١٩٦٨ .

ب - عبد الكريم صادق بركات (دكتور) ، مقدمة في اقتصاديات الدول العربية ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .

عظيمة إلى اتساع موارد ارواية ضخمة وموارد معدنية وافرة ، وبالنسبة للموارد البشرية فان القوى العاملة العربية متوافرة بالوطن العربي كذلك فان الوطن العربي لا يفتقر الى عنصر الادارة وأما بالنسبة للموارد الرأسمالية فان المتوفر منه يدون فرص تثميره حتى الآن . الا أنه ليس بين الدول العربية دولة واحدة تملك بمفردها من هذه الموارد والامكانيات وتكامل عناصر الانتاج بحدودها الراهنة ما يمكنها من تحقيق الرخاء الحقيقي المستمر للسكان أو يجعل منها قوة اقتصادية كبرى أذ أن كل بلد منها يصطدم في تطوير اقتصادياته بأكثر من عقبة واحدة كالنقص في عنصر من هذه العناصر أو ضيق السوق اللازمة للاستغلال الاقتصادي الامثل لهذه العناصر (١) .

وبتحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج بين ارجاء الوطن العربي في ظل تكامل اقتصادي عربي فانه يمكن اقامة صرح اقتصادي عربي متين يعمل على زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية عن طريق زيادة الناتج الحدي لمختلف عناصر الانتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من استخدام هذه العناصر .

٣ : اتساع حجم السوق العربية

يحقق التكامل الاقتصادي بصفة عامة لأي مجموعة متكاملة من الدول نموا موسعا في اقتصاداتها بتحقيق وفورات الانتاج الكبير نتيجة لاتساع رقعة السوق متمثلة في ازدياد القوة الشرائية لدى المستهلكين في السوق وتقليل عنصر اللايقين في التجارة بين البلدان المشتركة في اتفاقية التكامل وسرعة دوران عجلة التقدم الفني . وبتقدير حجم السوق فانه يمكن الحكم على مدى الفائدة الممكن تحقيقها من التكامل ، اذ كلما زاد حجم السوق كلما عظمت المكاسب التي يحققها العالم من جراء التكامل ، كذلك فانه كلما عظمت الزيادة النسبية في حجم السوق الخاص بكل دولة متكاملة بعد التكامل عنه قبل التكامل كلما زادت الفائدة التي يجنيها العالم والبلدان المشتركة وذلك لان زيادة حجم السوق عن طريق التكامل يرفع الانتاجية الى مدى أكبر اذا كان الحجم المبدئي للسوق صغيرا .

---

(١) محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق .

وعلى ذلك فان قيام التكامل بين عدد من البلاد الصغيرة (مثل البلاد العربية) قد يؤدى الى مزيد من العوائد على البلدان المشتركة ومزيد من التحسين فى الكفاءة العالمية أكثر منه فى حالة التكامل بين البلدان الكبيرة (١).

وتقدير حجم السوق العربية على مستوى كل من الوطن العربى الكبير والسوق العربية المشتركة والاتحاد العربى الرباعى واتحاد الجمهوريات العربية وفقا لمعيار الدخل القومى فقد تبين اتساع الحجم السوق العربية على المستويات الاربعة اتساعا عظيما بالنسبة لاحجام الاسواق المحلية لكل قطر عربى على حدة . وفيما يلى نتائج هذا التقدير .

حجم السوق العربية الاجمالية : بدراسة اتساع السوق العربية الاجمالية مقدرة بحجم الدخل القومى العربى فقد وجد أن اتساع هذا السوق يساوى (٢٦٫٦) بليون دولار امريكى وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٧) .

---

(١) Balassa, B., The Theory of Economic Integration, Homewood Richard. D. Irwin, Inc., 1961.

جدول (٧) حجم السوق العربية الاجمالية وعلاقتها
بالسوق المحلية في كل دولة عربية على حده

الدولة	حجم السوق بالنسبة لحجم الدخل القومي عام ١٩٦٨* (بالمليون دولار أمريكي)	
	السوق المحلية	النسبة بين حجم السوق الاجمالية وحجم السوق المحلية
العراق	٢١٧١ (١)	١٢ر٢
سوريا	١٤٢٥	١٨ر٦
لبنان	١٢٣٣ (١)	٢١ر٦
الاردن	٥٧٥ (١)	٤٦ر٢
السعودية	٣٣٨٣	٧ر٩
اليمن	١٨٠ (٢)	١٤٧ر٦
مسقط وعمان	١٣٢ (٢)	٨٣٠ر٥
الكويت	١٩٤٤	١٣ر٧
مصر	٥٧٣٦ (١)	٤ر٦
السودان	١٥٦٠ (١)	١٧
ليبيا	١٨٦٥ (١)	١٤ر٢
تونس	١٤٠٨	٢٥ر٤
الجزائر	٢٢٠٩ (٣)	١٢
المغرب	٣٠٣٦	٨ر٨
اجمالي الدول العربية	٢٦٥٧٦	

* يبلغ حجم اجمالي السوق الخاصة بدول السوق العربية المشتركة نحو ١٣٥٩١ مليون دولار.
وأما " " " " بدول ميثاق طرابلس نحو ١٠٥٨٦ مليون دولار
وأما " " " " بدول اتحاد الجمهوريات العربية نحو ٩٠٢٦ " "

(١) عام ١٩٦٧
(٢) عام ١٩٥٨
(٣) عام ١٩٦٣

المصدر : احتسبت من

U.N., Statistical Yearbook, 1969.

Scanned with CamScanner

ويتراوح قدر هذه السوق منسوبا الى الاسواق الداخلية للدول العربية بين ٦ر٤ ـ ٥ر٨٣٠ ضعف حجم السوق الداخلية لكل دولة عربية على حدة • ورغم عظم نسبة السوق العربية الاجمالية الى هذه الاسواق الداخلية فان ترتيب الدول العربية تبعا لهذه النسبة مختلف اذ تقل هذه النسبة في كل من مصر والسعودية والمغرب والجزائر والعراق عنها في دول اخرى كسلطنة عمان واليمن الجنوبية واليمن والاردن وتونس•

ب : حجم السوق الاجمالية لدول السوق العربية المشتركة : تبلغ السعة السوقية الاجمالية مقدرة وفقا لحجم الدخل القومي حوالى ٦ر١٣ بليون دولار امريكي تتراوح نسبتها الى السعة السوقية المحلية لدول السوق كل على حدة بين ٤ر٢ ـ ٥ر٧٥ : ١• وتقع مصر عند الحد الادنى للنسبة أما دولة الحد الاقصى فهى اليمن• وتنتظم الدول العربية وفقا لمدى اتساع السوق الاجمالية بالنسبة لسوقها المحلية كما يلى : اليمن ـ الاردن ـ سوريا السودان ـ الكويت ـ العراق ـ مصر•

جـ ـ حجم السوق الاجمالية لدول الاتحاد العربي الرباعي : بدراسة اتساع السوق الاجمالية لدول الاتحاد العربي لدول ميثاق طرابلس مقدرة بحجم الدخل القومي فقد وجد أن هذا الاتساع يساوى ٦ر١٠ بليون دولار امريكي• ويتراوح قدر هذا السوق منسوبا الى الاسواق الداخلية للدول الاربع بين ٨ر١ ـ ٤ر٧ ضعف حجم السوق الداخلية لكل دولة على حدة • وتعد سوريا اقرب الدول العربية الى الحد الاعلى لهذه النسبة يليها السودان فليبيا ثم مصر•

د ـ حجم السوق الاجمالية لدول اتحاد الجمهوريات العربية : بدراسة مدى اتساع السوق الاجمالية لدول الاتحاد وفقا لمعيار حجم الدخل القومي فقد اتضح انها تساوى ٠٣ر٩ بليون دولار امريكي • وهى تبلغ من ٦ر١ ـ ٦ر٣ ضعف حجم السوق المحلية لدول الاتحاد بصفتها الانفرادية•

هذا يترتب على اتساع حجم السوق العربية عدة مزايا اهمها الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتشجيع اقامة وتوسيع الوحدات الانتاجية على اسس اقتصادية سليمة والافادة

من وفرات الانتاج الكبير (الخارجية والداخلية) وزيادة المكاسب من التجارة وازدياد المنافسة والقضاء على مخاطر العمليات التجارية بما يؤدي الى رفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد وزيادة الاستثمارات وارتفاع مستوى الرفاهية.

٤ : انتاج البلاد العربية ما يكفي احتياجات السكان فيها من بعض المواد الغذائية

تنتج الدول العربية مجتمعة ما يكفي حاجة سكانها من بعض هذه المواد ويفيض هذا الانتاج عن حاجة الوطن العربي من البعض الآخر [(١)]. وفيما يلي عرضا موجزا لهذه المواد والطاقة الانتاجية للوطن العربي منها :

أ : الحبوب : يبلغ انتاج البلاد العربية من الحبوب الغذائية عام ١٩٦٨ نحو ٢٣ مليون طن [(٢)]. ومن ناحية الارز فان مصر تصدر اغلب صادراتها منه الى خارج البلدان العربية في الوقت الذي تحتاج الى استيراده كافة هذه الدول عدا العراق وتقل احتياجات هذه البلدان مجتمعة عما اعتادت مصر تصديره الى الخارج ويتطلب الامر تنسيق تجارة العرب الخارجية للحصول على كفايتها اولا ثم تصدير الباقي . وينطبق نفس القول على باقي الحبوب الغذائية بصفة عامة.

ب : الفواكه : تنتج الدول العربية حوالي ٢ر٢ مليون طن من العنب وما يعادل ٢ر٤٪ من مجموع الانتاج العالمي كما تنتج نحو ٢ مليون طن من البرتقال واليوسفي بنسبة ٧٪ من الانتاج العالمي منها، بجوار بعض الفواكه الاخرى كالتفاح اللبناني وغيرها. بالاضافة الى ان الاقطار العربية تسهم بما لا يقل عن ٧ر٤٪ من الانتاج العالمي للتمور. ويزيد الانتاج الفاكهي العربي كثيرا عن حاجة السكان لذا فانها تصدر منه كميات كبيرة.

جـ : الزيوت النباتية والغلات المدارية : تتحدد مصادر الزيوت النباتية في البلاد العربية اذ تجود فيها زراعة الزيتون في الجهات المعتدلة الصالحة التي تطل على البحر الابيض المتوسط ، كما تجود فيها ايضا زراعة الغلات المدارية كالقطن والسمسم والفول السوداني في القطاع الجنوبي من الوطن العربي.

---

(١) باستثناء القمح الذي تقل الكميات المنتجة منه في الوطن العربي عن حاجة السكان فيه.

(٢) ، (٣)

F.A.O., Production Yearbook, 1969.

ويزيد انتاج البلاد العربية سنويا من مختلف الزيوت النباتية عن نصف مليون طن يمثل ٣٪ [١] من الانتاج العالمى وهو قدر يفيض عن حاجة المواطنين العرب فى ضوء الاحتياجات الغذائية الحالية لذا يتبقى منه فائض كبير للتصدير وفى مقدمة البلدان المصدرة لها يأتى لبنان وتونس

د : الانتاج الحيوانى : يتوافر للامة العربية ثروة حيوانية كبيرة تقدر بنحو ٧٦ مليون رأس من الاغنام ، ٢٨ر٤ مليون رأس من الماعز ، ٢١ر٦ مليون رأس من الابقار بالاضافة الى ٤ر٢ مليون رأس من الابل [٢] ، ومنه يتضح أن كل فرد من سكان الوطن العربى يمكنه أن يحظى بنصيب وافر من الانتاج الحيوانى خاصة اذا أدخلنا فى الاعتبار أن هناك امكانيات كبيرة للتوسع فى هذا النوع من الانتاج خاصة فى السودان وبلدان الجزيرة المغربية الثلاث.

٥ : تمتع الدول العربية بمركز احتكارى كمصدر لبعض السلع وكونها سوقا استيرادياها ما لبعض الاخر

تتوقف مدى استفادة أى دولة من الدول فى تعاملها الخارجى مع الدول الاخرى على عدة عوامل تتفاعل فيما بينها محددة العلاقة بين اثمان صادراتها وواردتها ، وفيما يلى اهم هذه العوامل [٣] :

١ ـ بالنسبة للصادرات :

أ : نسبة عرض الدولة من السلعة الى اجمالى العرض العالمى .

ب : نسبة حجم الطلب العالمى على السلعة الى العرض العالمى الاجمالى بصفة عامة والى عرض الدولة بصفة خاصة .

جـ : مدى مرونة الطلب العالمى على السلعة .

---

(١) احمد مدحت الجوينى ، فاضل عبد الرازق بدوى ، اقتصاديات الدول العربية والتعاون المشترك بينها ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ١٩٦٥

(٢) F.A.O., Production Yearbook, 1969.

(٣) احمد مدحت الجوينى ، فاضل عبد الرازق بدوى ، مرجع سابق .

٢ ـ بالنسبة للـــــواردات :

مدى اهمية الدولة كسوق مشـــترى •

فكلما كانت الدولة متحكمة فى نسبة كبيرة من العرض العالمى كلما تأثر تحديد الثمـــن بظروف هذه الدولة بل انه لايمكن الانفراد بتحديد هذا الثمن عند مستوى معين لرفـــع نسبة اسعار صادراتها الى اسعار وارداتها مما يزيد من عوائدها من التجارة الخارجيـــة كذلك فان زيادة نسبة الطلب العالمى على السلعة على عرضها العالمى وكون عرض الدولـــة يمثل نسبة كبيرة من هذا العرض العالمى فانها يمكنها التمتع بمركز احتكارى يمكنها ايضا مـــن تحديد ثمن السلعة على نحو مرتفع • وتضيف قلة مرونة الطلب العالمى على سلعة الدولـــة الى هذا الاثر الاحتكارى ايضا فى رفع سعر السلعة • كذلك فانه اذا كان سوق الدولـــة المشترى من دول العالم الاخرى هو مركز الثقل فى احدى السلع فانها تستطيع الحصـــول على وارداتها بالكميات والاصناف والاسعار الموافقة وأفضل الشروط• وتأسيسها على ذلـــك فانه يمكن القول بأن الدول العربية ككتلة تتمتع بمركز احتكارى فى بعض السلع واهمها النفـــط والاقطان الطويلة التيلة والتمور وبعض الفواكه وأهمية خاصة كسوق مشترى لبعض آخر من السلع وأهمها سلع الانتاج الاستثمارية والوسيطة وبعض المواد الغذائية • ولكنها لكونها تتعامـــل منفردة مع دول العالم الاخرى فانها بذلك تفقد اهميتها ووزنها فى السوق العالمية ولاتستطيع تحقيق النتائج السالفة الذكر لمثل هذه الاهمية • اما اذا توافرت السياسة المتكاملة لهـــذه الاقطار فى تجارتها الخارجية فان هذه النتائج تكون سهلة المنال •

عقبات التكامـــــل

ورغما عن توفر دعامات التكامل العربى من النواحى الاقتصادية وغير الاقتصادية وبرغم ضرورة هذا التكامل من وجهات عديدة فان عقبات عديدة قد حالت دون قيام هذه التكامل علـــى الصورة المرجوة بين البلدان العربية وفيما يلى تتناول الدراسة بالتحليل اهم هذه العقبـــات من الوجهة الاقتصادية مع ذكر الوسائل التى قد يمكن باتباعها التغلب عليها [1] •

---

(١) هناك عقبات غير اقتصادية عديدة اهمها الاقليمية والطائفية والاعتبارات الشخصية واختلاف نظم الحكم وجمود الوعى العربى العام وسلبيته فضلا عن الاستعمار ودعائمه والصهيونية واسرائيـــل •

أ - تماثل الاقتصاديات العربية واتجاهها نحو إنتاج نفس المواد الأولية: إذ أنها لا يمكن أن الاقتصاديات العربية متماثلة في اتجاهها نحو انتاج المواد الاولية ومتنافسة في تصدير هذه المنتجات في الاسواق العالمية ، الا أن هذه العقبة ليست عقبة حقيقية في سبيل التكامل العربي حيث لم تقف هذه العقبة عقبة في سبيل تحقيق التكامل بين دول السوق الاوربية المشتركة التي تتشابه هياكلها الاقتصادية بدرجة اكبر من التباين بينها في هذه الهياكل [illegible] أن التكامل الاقتصادي تعظم الفائدة منه كلما كانت اقتصاديات الاقطار المتكاملة متشابهة ومتناسقة وليست متكاملة حيث انها اذا كانت متكاملة فعلا فلا حاجة الى تحقيق التكامل (١) .

ب : تباين درجات النمو الاقتصادي وأساليب التخطيط ومستوياته في الاقطار العربية :

لا يظهر هذا التباين بصورة قوية جدا الا في نموذج تنموي واحد هو المطبق في جمهورية مصر العربية التي حققت تقدما ملموسا في هذا السبيل في السنوات الاخيرة أما الدول العربية الاخرى فالتباين بينها صغير ، بحيث لا يشكل عقبة رئيسية امام الرغبة في تحقيق التكامل العربي ، كذلك فان هذا التباين لن يزيله عدم تحقيق التكامل العربي بل أن عدم التكامل يزيد في ارسائه وتعميقه والصاقه بالتبعية الاقتصادية والسياسية الاجنبية ، وربما ان النهج الصحيح لعلاجه هو التكامل الاقتصادي الذي يعمل على ازالة التخلف الاقتصادي شيئا فشيئا وتحقيق الانسجام التام بين جزئيات الوطن العربي (٢) .

جـ : ارتباط بعض الاقطار العربية بالتكتلات الاقتصادية الاجنبية : بالامكان التغلب على هذه العقبة تدريجيا واحلال الدولة العربية في التعامل والتعاون بدلا من هذه التكتلات الاجنبية ، اذ أن هذه الارتباطات تعد عوائق مرحلية آيلة للزوال لانها مخلفات عهود قديمة من الاستعمار الاجنبي ، حطمت الروابط بين الاقطار العربية المستعمرة وربطتها باقتصاد المستعمرين ، ولابد من العمل الجماعي الجدي في روية وأناة للتخلص من آثار هذه العهود .

(١) Balassa, B., Op. Cit.

(٢) محمود محمد الحبيب (دكتور) ، اقتصاديات العراق ، الطبعة الاولى ، دار الطباعة الحديثة ، البصرة ، عشار ، ١٩٦٩

د : ول المسافة الاقتصادية بين الاقطار العربية وارتفاع تكاليف النقل : بدراسة المسافة الاقتصادية بين البلدان العربية وبعضها البعض وبين هذه البلدان وأهم دول التبادل التجاري غير العربية معها فقد أمكن بناء على بيانات عام ١٩٦٨ عن هذا التبادل التوصل الى نتيجة أن المسافة الاقتصادية (مقاسة في صورة تكاليف نقل الوحدة من أصناف التجارة المتبادلة بين كل بلدين) بين الاقطار العربية وبعضها البعض أطول منها بين هذه الاقطار وغيرها من الاقطار غير العربية في كثير من الحالات المدروسة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٨٠) ، وذلك لعدم توافر خطوط ملاحية منتظمة بين الدول العربية ولعدم توفر سبل المواصلات الاخرى التي تربط بين هذه الاقطار رغم قربها الجغرافي وسهولة الاتصال البري بينها ، ولصغر حجم التبادل التجاري بينها وعدم استقرار هذا التبادل من عام الى آخر في بعض الحالات فضلا عن أن المواصلات المتاحة في هذه الدول العربية تربط اساسا بين مناطق انتاج المواد الاولية فيها ومناطق استهلاكها في الاقطار الاخرى غير العربية وخاصة تلك الاقطار التي كانت تستعمر هذه الدول العربية ، والتي تتركز غالبية تجارة الدول العربية الخارجية معها[1] .

---

(١) محمد صبحي عبد الحكيم ، مرجع سابق .

جدول (٨) : المسافه الاقتصاديه بين الدول العربية وبعضها البعض
وبينها وبين أهم الدول الاخرى التى لها علاقات تجاريه معها
(مقدرة بالالف دولار امريكى لكل وحدة قدرها الف دولار من التجارة المتبادلة بين هذه الدول)

الدولـــــه	العراق	سوريا	لبنان	الاردن	الكويت	السعوديه	اليمن الجنوبيه	اليمن	ع ٠ع ٠م	السودان	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب
العراق	.	١٤ مر	٨١ مر	٤٣٥ر	٤٣٤ر	٨٧٢ر	٤٠ مر		٢٢٣ر	٦٩٧ر				
سوريا	١٤ مر	.	١٨٤ر	١٤٠ر	٢٧٠ر	٢٥ مر٢			١٤٦ر		٢٠٤ر			
لبنان	١٨ مر	١٨٤ر	.	٢٨٧ر	٢٧١ر	٤٠ مر			٥١ مر	٩٨٧ر	٨٠٨مر	٧٥٢ر		
الاردن	٤٣٥ر	١٤٠ر	٢٨٧ر	.	١٠٦ر	٣٩٦ر	٤ر٣٦٠		٢٩٦ر	٩٩٠ر				
الكويت	٤٣٤ر	٢٧٠ر	٢٧١ر	١٠٦	.	٦٦٦ر			١ر٢٤٧					
السعوديه	٨٧٢ر	٢٥ مر٢	٤٠ مر	٣٩٦ر		.			٦٩٩ر	١ر٩١٠				
اليمن الجنوبيه	٤٠ مر			٤ر٣٦٠		١٩١ر	.		٣ر٢٣٢					
ع ٠ع ٠م	٢٢٣ر	١٤٦ر	٥١ مر	٢٩٦ر		٦٩٩ر			.	٩٥٦ر	٤٨٤ر		١٥٥ر	
السودان	١ر٦٩٧		٩٨٨ر	٩٩٠ر		١ر٩١٠	٣ر٢٣٢		٩٥٦ر	.				
ليبيا		٢٠٤ر	٨٠٨مر						٤٨٤ر		.			٢ر٣٣
تونس			٧٥٢ر								٦٥ مر	.	٢٧١ر	٢ر٨٩
الجزائر									١٥٥ر			٢٧١ر	.	٢ر٦١
المغرب											٢ر٣٣	٢ر٨١٩	٢ر٦٩١	.
الاتحاد السوفيتى	٧١ ار	٧٠ مر							٢٤٣ر	٩٩١ر			٢٧٧ر	٤ر٣٤
ايطاليـــــا	٥٠ مر	١٢١ر	٢٢٠ر		٢١٢ر	١٢٢ر			٢٦٤ر	٩٨٩ر	١١٥ر	٥٧ مر	٢٢ مر	٤ر٣٧
الولايـــات المتحده					٧ر٣٠٤	٢٣٣ر			٦١٨ر					

Scanned with CamScanner

تابع جدول (٨) المسافه الاقتصاديه بين الدول العربية وبعضها البعض
وبينها وبين أهم الدول الاخرى التى لها علاقات تجاريه معها
(مقدرة بالالف دولار امريكى لكل وحدة تقدرها الف دولار من التجارة المتبادلة بين هذه الدول

	العراق	سوريا	لبنان	الاردن	الكويت	السعوديه	اليمن	اليمن الجنوبيه	ج.م.ع	السودان	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب
المملكه المتحده	١٢٨				١٣٦ر	٤١ر			١٨٥ر	٩٨٧ر	٨٧ر		٣٠١ر	١١٣ر٥
اليابان	١٠٦ر				٥٥ر	٦٨ر		٠٠٩ر	٦٦٠ر	٩٨٧ر				
فرنسا	٢٢٢ر	٣٠ر	٦٠ر		١٤٤ر	١٢٢ر			٢٤١ر		١٢١ر	٠٠٦ر	٩٦ر	٤٥١٠
الهند	٢١٢ر				٣٠١ر	٧٧٩ر		٤٢ر	٣٧ر	٩٨٧ر				
المانيا الشرقية	٣٨٠ر				١ر٩٣٠				١٢٤ر		٨٢ر		١٩٥ر	٤٣٦ر

المسافه الاقتصاديه بين بلدين أ ، ب = (قيمة واردات ب من أ ـ قيمة صادرات أ الى ب) / قيمة صادرات أ الى ب + (قيمة واردات أ من ب ـ قيمة صادرات ب الى أ) / قيمة صادرات ب الى أ ، ÷ ٢

حيث قيمة الواردات تبعا لميناء الاستيراد C.i.f. وقيمة الصادرات تبعا لميناء التصدير F.O.B.

المصدر : استخلصت من

U.N., Yearbook of International Trade Statistics, 1968.

التكامل الاقتصادى العربى

يتحقق التعاون الاقتصادى من خلال عدة وسائل كل وسيلة ذات حدود وأبعاد ولكل مزايا وعيوب وذلك تبعا لحدود هذه الوسائل وما تنطوى عليها من قواعد واجراءات وازاء تعثر الجهود الهادفة نحو تحقيق هذا التعاون على المستوى العالمى لصعوبة اتفاق الدول جميعا لاختلاف نظمها السياسية والاقتصادية ودرجات النمو فيها وتعارض مصالحها على سياسة موحدة فان الفرصة لنجاح هذه الجهود على المستوى الاقليمى اكبر لتدخل اعتبارات عديدة اقتصادية وفنية وتاريخية وسياسية وثقافية تحفز التكامل وتذلل عقباته على هذا المستوى. بل ويعد هذا التكامل ضرورة تمليها متطلبات التقدم فى الفنون والعلوم والاقتصاد فى العصر الحديث.

ويشتمل التعاون الاقليمى على درجات متعددة وينصرف بمعناه الواسع الى مختلف الاجراءات المتخذة للوصول الى حرية انتقال السلع والاشخاص والأموال من الاجزاء الاكثر بساطة كتقرير ميزات تجارية الى أعمق درجات التقارب الاقتصادى بتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادى التام.

أشكال التكامل الاقتصادى ما يناسب الدول العربية.

تعد الاشكال التالية اهم الاشكال التكاملية:

أ : منطقة التجارة الحرة : وفيها تلغى التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركات السلع بين البلدان المشتركة فيها مع احتفاظ كل بلد بتعريفاته الجمركية ازاء الدول غير المشتركة. ويؤدى الابقاء على معدلات مختلفة للرسوم الجمركية فى التجارة مع الدول غير المشتركة فى المنطقة الى حدوث انحرافات فى التجارة والانتاج. اما انحرافات التجارة فانها تتلخص فى قيام بعض الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة باستيراد المنتجات من دول خارج المنطقة وتصديرها الى الدول المشتركة ذات التعريفة العالية على استيراد هذه المنتجات من الخارج وبذلك تستفيد الدول التى خارج المنطقة من الاعفاء الجمركى القائم بين الدول

المتكاء . وأما انحرافات الانتاج فانها تتلخص في سير نمط النشاط الانتاجي وفقا للاختلافات في السوم الجمركية وليس وفقا لقواعد الميزة النسبية وما يؤدي اليه ذلك من خفض الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الانتاجية . وقد جرى اقتراح عدة وسائل لتجنب هذه المناطق بعضا من هذه المشاكل مثل قاعدة النسبة المئوية وقاعدة التحويل واستخدام الضرائب التعويضية الا ان تطبيقها العملي ينجم عنه مشاكل اخرى كثيرة لايمكن التغلب عليها (١) . وفضلا عن ذلك فان اتفاقيات قيام منطقة التجارة الحرة لاتتضمن عادة اجراءات خاصة بشأن اطلاق حرية انتقال عناصر الانتاج أو بشأن تنسيق السياسات الاقتصادية وهو ما لايتناسب مع حاجة الدول العربية الى هذا الانتقال وهذا التنسيق لتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود .

ب : الاتحاد الجمركي : يتضمن الاتحاد الجمركي الى جانب القضاء على التمييز في حركات السلع بين الدول المشتركة كما في منطقة التجارة الحرة توحيد التعريفات الجمركية ازاء الدول غير الاعضاء . أي أن الاتحاد الجمركي يقتصر عمله ايضا على تنظيم التبادل التجاري بين الدول الاعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق وبين هذه الدول والدول الاخرى غير المشتركة حتى لاتتعارض اتفاقاتها مع هذه الدول مع التزامات الدول الاعضاء تجاه بعضها البعض. الا أن هذا الاتحاد لايتضمن الغاء القيود التي تحول دون انتقال عناصر الانتاج . ونظرا لحاجة الدول العربية الى الغاء هذه القيود للتغلب على عقبة عدم كفاية بعض عناصر الانتاج في كل دولة على حدة لمتطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد فان هذا النوع من التكتلات الاقتصادية لايناسبها .

ج : السوق المشتركة : تتضمن السوق المشتركة علاوة على الغاء الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الاعضاء كما في الاتحاد الجمركي اطلاق حرية انتقال عناصر الانتاج بما يؤدي الى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الانتاج ومعدلات النمو عنها في حالة الاتحاد الجمركي . الا أن عدم تنسيق السياسات الضريبية والنقدية والانتاجية لابد وأن يظهر تفاوتا في درجة استفادة الدول المشتركة في السوق حيث تستفيد الدول الاكثر تقدما عن غيرها من الدول المشتركة وذلك لان الغاء القيود على

---

(١) Ballasa, B., Op. Cit.

التجارة وانتقال عناصر الانتاج من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الاقاليم المتقدمة فى السوق ، كذلك فان حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة اذا كانت هذه الاخيرة فى الاقاليم الفقيرة وما يترتب على ذلك من زيادة مدى التفاوت فى مستويات المعيشة بين هذه الاقاليم .

هـ : الاتحاد الاقتصادى : يجمع هذا الاتحاد بين الغاء القيود على حركات السلع وعوامل الانتاج وبين قدر من تنسيق السياسات الاقتصادية ، وهو الصورة التكاملية التى تتناسب والاوضاع العربية الراهنة ، حيث ان تخلف الاقطار العربية يتطلب العمل على تنمية اقتصادياتها وحيث تعجز الموارد والاسواق المحلية عن توفير هذه التنمية لكل دولة على حدة فانه لابد وأن تتواجد بين هذه الدول وسيلة يتم بها تنقل عناصر الانتاج بما يؤدى الى الاستفادة الكاملة من هذه العناصر ليتمكن العمال من الانتقال من البلد الذى يقل فيه الطلب عليهم الى حيث يزداد الطلب وكذلك رأس المال حتى لايبقى موظفا فى مشروعات غير مجزية او عاطلا فى منطقة معينة وبذا يتحقق استغلال كافة موارد الانتاج استغلالا اقتصاديا افضل . ويمكن فى هذه الحالة التغلب على الاتجاهات المعاكسة لانتقال عوامل الانتاج من المناطق الفقيرة الى المناطق الغنية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح الاوضاع المتباينة بين هذه الاقاليم باتخاذ التدابير التى من شأنها تقليل الفوارق فى مستويات الدخول بين هذه الاقاليم (اى التخطيط الاقليمى) وهو ما يسمح بهذا النوع من التكامل الاقتصادى ، بالاضافة الى الغاء الحواجز الجمركية امام انتقال السلع والمواد الخام من مناطق وفرتها الى مناطق الحاجة اليها بما يمكن من اقامة وحدات انتاجية كبيرة تستفيد من وفورات الانتاج الواسع وتعمل على زيادة الانتاج وتخفيض تكاليفه فضلا عن اقامة صناعات ما كان يمكن اقامتها قبل اتساع السوق والسماح بحرية انتقال عناصر الانتاج . وفى ظل تنسيق السياسات الاقتصادية وتخطيط استخدام الموارد الاقتصادية وفقا لمبادئ وشروط الكفاءة الاقتصادية التى تحكم توزيع الموارد المحدودة على استعمالاتها البديلة وهى التى تقضى باستخدام الكمية المتاحة من الموارد الاقتصادية حيثما تكون غلتها الحدية اكبر ، فانه يمكن الوصول الى الكفاءة المثلى من استخدام هذه الموارد حيث تتركز الصناعات فى ارجاء الوطن العربى وفقا لميزتها

النسبية ، وفى هذا ضمان لاتساع نطاق التبادل التجارى العربى وتحقيق رغبات المستهلكين ، وما يتضمنه ذلك من قيام خطوط ملاحة وسبل مواصلات وسائر صور رأس المال الاجتماعى التى تدعم هذا التبادل وتقويه .

وهذا يمكن زيادة النشاط الانتاجى الصناعى وتحسين هياكل الانتاج الداخلى ، وبالتالى تحسين هياكل الصادرات العربية وادخال سلع جديدة فيها متوسعة الطلب تعمل على تقليل الاثار الضارة الناجمة عن تخصص هذه الدول فى عدد قليل من السلع التى يتجه الطلب العالمى عليها الى التناقص ، وزيادة قوة المنافسة مع العالم الخارجى مما يفتح المجال واسعا للتغلب على عقبات التكتلات الخارجية والمنافسة الاجنبية وزيادة مكاسب التجارة . وما يترتب على ذلك من زيادة حصيلة هذه الاقطار من العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد معدات وخبرات التنمية التى لاتستطيع الدول العربية توفيرها من داخل الوطن العربى يحتم استيرادها من الدول الاخرى . فضلا عن جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى الوطن العربى وزيادة مدى العون الاقتصادى الاجنبى . كذلك فان هذه الوسيلة بسماحها لاتخاذ سياسة موحدة تجاه دول العالم الاخرى فى مجال التبادل التجارى يجعل الدول العربية تستفيد من المركز الاحتكارى الذى تتمتع به فى السوق العالمية لبعض السلع فى الحصول على افضل الاسعار والشروط لتجارتها الخارجية ، وعدم التعرض للاضرار سالفة الذكر والمترتبة على عدم قيام سياسة موحدة للدول المتكاملة ازاء تبادلها التجارى مع العالم الخارجى . وفى ظل هذا الاتحاد فانه يمكن تخصيص جزء من الموارد العربية للبحث عن الممكنات والثروات الاقتصادية الكامنة وتوفير الخبرات اللازمة لخدمة الاقتصاد العربى .

و : الاتحاد الاقتصادى التام او الوحدة الاقتصادية : يتم فى هذا الاتحاد توحيد كافة السياسات الانتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها ، كما أن قيامه يتضمن انشاء سلطة عليا يكون لها الحق فى اتخاذ قرارات ملزمة للاعضاء ، وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه . لذا فانه لا يناسب الدول العربية فى المرحلة الحالية .

اذ يعد اقتصار التكامل العربى على الاتحاد الاقتصادى دون الاتحاد الاقتصادى التام اتجاها واقعيا لاختلاف نظم الحكم وتباين الاتجاهات السياسية وقيام النزعات الاقليمية والشخصية فى بعض الاقطار عقبة فى سبيل التكامل بالاضافة الى جمود الوعى العربى العام وسلبيته ، كما أن هذه الخلافات ايضا تدعو حاليا الى ان يقوم هذا التكامل على مستوى بعض الاقطار العربية فقط وفى هذا الصدد فانه من المقترح أن يتم هذا التكامل بين كل من العراق وسوريا ومصر والسودان وليبيا حيث تأخذ هذه الاقطار بأسلوب التخطيط فى تسيير اقتصادياتها ويتوافر بها قدر كبير من الموارد الاقتصادية والتى تشكل فى مجموعها اقتصادا متكاملا يمكن أن يتحقق له التنمية بموارده الذاتية وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٨) [1] . وهذا يمكن الخروج من اطار الشعارات والامنيات والدخول فى ميدان العمل والتطبيق وما يؤدى اليه ذلك من تحقيق مزايا التكامل لهذه الدول . وحيث تتحقق الجماهير والحكومات العربية الاخرى من ذلك فانه بالامكان السير على درب التكامل الى نهايته وتوسيع مداه ليشمل دولا ومجالات أكثر .

---

(١) للمزيد من التفصيلات انظر : محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق .

جدول (٩) بعض الموارد الاقتصادية وحجم السوق للدول العربية المقترح تكاملها

الدولة	الاراضى الزراعية بالالف هكتار		القوى العاملة بالالف	حجم السوق بالمليون دولار امريكى	احتياطى العملات الصعبة بالمليون دولار (٦)
	الاراضى الزراعية المستغلة حاليا	الاراضى الزراعية القابلة للاستصلاح والاستزراع			
العراق	١١٧٦٠	١٢١٠٠	١٧٩٥ (١)	٢١٧١	٤١١
سوريا	١١٥٤٢	٢٥٦	١٦٥٣ (٢)	١٤٢٥	
مصر	٢٨٠١	٤٦٢١	٧٧٨٢ (٣)	٥٧٣٦	١٨٤
ليبيا	١١٢٨٥	٧٣١	٤٠٥ (٤)	١٨٦٥	٩٠٢
السودان	١٣١٠٠	٣٨٠١٦	٤١٥٥ (٥)	١٥٦٠	٨٩
اجمالى الدول الخمس	٥٠٤٨٨	٥٥٧٢٤	١٥٧٩٠	١٢٧٥٧	١٥٨٦
اجمالى الدول العربية	٢٣٤٠٣٢	٧٥٢٢٩	٢٤٠٥٦	٢٦٥٧٦	٣٢٦٠

(١) عام ١٩٥٧
(٢) عام ١٩٦٧
(٣) عام ١٩٦٠
(٤) عام ١٩٦٤
(٥) عام ١٩٥٦
(٦) فى نهاية ابريل ١٩٧٠

المصدر : محمد عبد المنعم عفر ، مدخل لدراسة التكامل الاقتصادى العربى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة ١٦٧ ، يونيو ، ١٩٧١ .

المراجـــــع

احمد مدحت الجويني ، فاضل عبد الرازق بدوى ، اقتصاديات الدول العربية والتعاون المشترك بينهما ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ١٩٦٥ .

عبد الكريم صادق بركات (دكتور) ، مقدمة فى اقتصاديات الدول العربية ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ١٩٦٦ .

فائقة الرفاعى (دكتورة) ، محاضرات فى الاقتصاديات الدولية وتخطيط التجارة الخارجيه ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة ٩٤ ، يونيو ١٩٧٠ .

محمد صبحى عبد الحكيم (دكتور) ، ورفقاء ، الوطن العربى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهره ١٩٦٨

محمد عبد المنعم عفر (دكتور) ، مدخل لدراسة التكامل الاقتصادى العربى ، معهد التخطيط القومى

محمود محمد الحبيب (دكتور) ، اقتصاديات العراق ، الطبعة الاولى ، دار الطباعة الحديثة البصرة عشار ١٩٦٩

محمد عبد المنعم عفر ، " التكامل الاقتصادى العربى " ، الاقتصاد والمحاسبه ، فبراير ومارس وابريل ١٩٧٢

Balassa, B., The Theory of Economic Integration, Homewood Bichard, D. Irwin, Inc., 1961.

Bauer, P.T., Yamey B.S., The Economics of Underdeveloped countries, London, 1957.

Kindleberger, C.P., International Economics, 3rd. ed., Homewood, Irwin, 1963.

Kindleberger, Foreign Trade and the National Economy, New Haven, Yale Univ. Press, 1962.

Linder, B., Trade and Trade Policy for Development, New York, Praeger, 1967.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner